

وكيل قطاع الأوقاف بوزارة الأوقاف والارشاد الدكتور حميد المطري لـ «الثورة»:

143 نوعاً من الأوقاف قد تضيع في المستقبل

أغلب مباني الوزارات على أراضي أوقاف .. لا نتحصل منها سنويا سوى 100 مليون وأحيانا تلغى

القوانين واللوائح التي تحمي الأوقاف موجودة .. لكن العبرة بالتنفيذ

وعي المواطن بأهمية حماية ممتلكات الأوقاف والوفاء بحقوقها مسؤولية الاعلام والارشاد الديني



■ نريد بداية أن نتعرف على أنواع الأوقاف؟

الأوقاف هي 143 نوعاً، وقد انقرض منها الكثير والغالبية لازالت موجودة وتعمل من خلال الوقفيات الموجودة في بعض المحافظات، وهناك أنواع منها ما يتعلق بالوقف العام، والوقف الخاص، والوقف الذري، فالوقف الذري هو ما يرتبط بالوصايا وأوقاف التراب والصحة، والوقف الخاص ما خصص للمساجد أو لمحنة معينة أو لفقراء أو لأفراض وبعض الحالات المحددة منها وقف للحيوانات أو غيرها، والوقف العام هو الذي تنفق منه وزارة الأوقاف لصالح الناس سواء استصلاح مساحات أو تقويم وترميم المساجد، ولدينا مشروع الفرن الخيري وهو حالياً في إطار التنفيذ ليكون بأمانة العاصمة، وأيضاً في بعض المحافظات المقترحة، وسوف يتم تعميم هذه الوقفية في أكثر من منطقة أو مديرية، ويوجد وقف الطعمة التي ترتبط بالمواد الغذائية، ويعتبر الوقف الذري من أكثر أنواع الأوقاف صعوبة نتيجة وجود المتولين له أو النظراء الذين لم يقوموا بصرف تلك الوقفيات، لذلك نضطر إلى مقاضاتهم بالمحاكم المختصة والمعنية، من أجل الإشراف والرقابة على تنفيذ تلك الوصايا على العقار الموقوف أو تحويلها إلى مصارف عامة يستفيد منها المجتمع اليمني من الفقراء ومرضى السرطان والفشل الكلوي، ويوجد لدينا مشروع مستشفى للأوقاف بأمانة العاصمة، وذلك تنفيذاً لوصايا الواقفين في ما يتعلق بأوقاف بالصحة، والموقع حدد وبقيت إشكالية مع السفارة الإيرانية في ما يتعلق بالمستشفى الإيراني، بحيث سيتم تحويله للأوقاف لكن لم تنته بعد عملية الفاصلة والتقاضى على قيمة الأدوات التي لدى المستشفى، وفي ما بقي من الإجراءات المتأخرة عليهم، والفكرة قائمة والوزير حمود عباد مصمم على إكمال هذا المشروع الخيري، إلى جانب توفر كادر طبي جيد لا يقدم خدمات للمرضى من دون أي مقابل، وهذا المشروع قيد التنفيذ.

لقاء / نجلاء الشعوي

> أموال الوقف هي ما تبقى من وصايا الواقفين لله فيما تركوا .. هذا ما يعرفه الناس .. إلا أن الاعتداء على ممتلكات الأوقاف وأموالها أصبح من أهم المشاكل التي تؤرق القائمين على الأوقاف، خاصة في ظل سوء الاستغلال للإيرادات الوقفية وضعف الإمكانيات وتلاعب بعض القضاة بحقوق الوقف، كل هذه القضايا تم مناقشتها من خلال اللقاء التالي مع وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد لقطاع الأوقاف الدكتور حميد المطري .. وهذا نص اللقاء:

اعتداءات وإهمال

■ ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها الأوقاف في الإطار الذي ذكرت؟

يعاني الأوقاف من الاعتداءات على أراضيها في بعض مديريات محافظات الجمهورية من قبل الطامعين والمتنفذين، الذين جعلوا أراضي الأوقاف صيدا سهلا دون أي شعور بالواجب أو الوازع الديني أو الواجب الإنساني، نتيجة الانفلات الأمني الذي تعاني منه في هذه المرحلة، والإحصائيات مرتفعة خلال الفترة الأخيرة للاعتداءات على أراضي الأوقاف خاصة المحجوزة للاستثمار، وكذلك أراضي الرهق الخاصة بالأوقاف التي ما يزال التضارب حولها قائماً مع أراضي وعقارات الدولة في ما يتعلق بملكية تلك المراهق خاصة وقانون 32 لسنة 2002م، نص في إحدى مواده على أن مراهق الأوقاف كاملة 100% لصالح الأوقاف، ويوجد لدينا العديد من القضايا أمام المحاكم على مستوى الجمهورية، إلا أن تباطؤ الجهات القضائية في البت فيها يزيد من الاعتداءات والنهب، حيث نستغرق عشرات السنين لاسترداد أراضي الأوقاف،

نتيجة إهمال بعض المحاكم وغياب الجانب الأمني من أجل تنفيذ تلك الأحكام إلى جانب تواجد المشايخ والمتنفذين الذين يقفوا بقوة السلاح أمام تنفيذ الأحكام، وتقصير وسائل الإعلام في التوعية لقانون الأوقاف وأهمية الأوقاف والحفاظ عليها.

■ ماذا عن عقارات الأوقاف تحديداً؟ ومشكلة إيجاراتها؟

- في ما يتعلق بالعقارات الإشكالية هي المستأجر الذي يرفض تسليم الإيجارات الخاصة بالأوقاف والبعض قد يكون غير قادر أو عاجز عن تسليمها، بحيث بلغت الإيجارات المتأخرة في بعض المواقع العقارية للأوقاف إلى أكثر من مليوني ريال، وكإجراء تم تكليف المكاتب المختصة برفع أسماء المتأخرين أو المتخلفين عن دفع الإيجارات إلى محاكم الأموال العامة، وإلى نيابة الأوقاف الموجودة بأمانة العاصمة، والحقيقة الإيرادات الخاصة بالأوقاف ضعفت خلال مرحلة الأزمة التي مرت بها البلاد، نتيجة تراكم الإيجارات على المستأجرين، وتلاعب بعض المتحصلين لها الذين يبيعون ويشترون في أراضي الأوقاف حيث يتم نقل المستأجر من عقار إلى آخر وتأجير بعض المواقع بطريقة غير مسؤولة في وقت الدعم الحكومي فيه ضئيل جداً، على سبيل المثال أربعون مليوناً معتمدة للإقامة وترميم المساجد على مستوى الجمهورية وهذا لا يكفي تغطية نفقة مسجد واحد متواضع فكيف على مستوى الجمهورية، ومن خلال صحيفتكم نطالب الحكومة وقيادة الدولة ووزارة المالية باعتماد الخطة السنوية التي نقدمها، وبرفع الميزانية إلى مائتي مليون ريال لتنفيذ طلبات إصلاح وتوسعة وترميم المساجد في كل محافظات الجمهورية.

مساحات منهوبة

■ هل يوجد لديكم تقديرات لمساحات أراضي الأوقاف المنهوبة؟

-يوجد تقديرات لدى إدارة الشؤون القانونية من خلال ما تم رفعه من قبل مدراء عموم مكاتب الأوقاف المحافظات، ولا زال بعض مدراء مكاتب الأوقاف في

تراكمت الإجراءات على هذه الوزارات حتى أنها فاقت المليارات دون تسديدها، بالرغم من أنه يتم رفع الإجراءات المتأخرة للمالية ومع ذلك لا يتم اعتماد سوى مائة مليون وأحياناً عشرين أو خمسين مليوناً منها وأحياناً يتم إلغاء الإجراءات المتراكمة بحجة عدم وجود ميزانية، لذا الجانب الحكومي مطالب بمليارات وليس ملايين.

القطاع الاستثماري

■ ما طبيعة المشاريع الاستثمارية التي تتبناها الأوقاف؟

-هناك مشاريع تعرض على المجلس الأعلى للأوقاف من قبل قطاع المشاريع، منها مراكز تجارية أو مبان سكنية، أو مراكز صحية أو مباني للمستثمرين مشتركة، أو مباني عقارية، وبعد دراسة الجدول الاقتصادية لتنفيذ تلك المشاريع في أمانة العاصمة وفي بعض المحافظات الإيرادية، ولذلك يتم إعداد مشاريع وتقديمها للمجلس الأعلى للأوقاف، حيث يتم إقرارها من قبل أعضاء المجلس وتنفيذها من خلال تشكيل لجنة مختصة بتنفيذ تلك المشاريع.

قوانين .. ولكن

■ أين قانون الأوقاف ولائحته التنفيذية مما يحدث لأراضي الأوقاف؟

-بالطبع لدينا القانون رقم 32 لسنة 2002م، وهو يبين قضايا الوقف الشرعي ولدينا لائحة العمال ولائحة تأجير الأراضي ولائحة المساجد، أيضاً قانون المسألة والأوقاف أو لائحة مسائل الأوقاف إلى أن نصل إلى القانون المدني الذي دائماً ترتبط به فيما يتعلق بالتقاضي واستعادة الحقوق، وقانون الإجراءات الجزائية والمرافعات لأن موضوع الأراضي موضوع شائك ولا بد من الرجوع إلى القوانين العامة لكن العبرة بالتطبيق.

■ كيف تتعاملون مع أراضي الأوقاف المستأجرة من قبل جهات حكومية؟

-للأسف الدولة تهمل حقوق الأوقاف فأغلب مباني الوزارات الحكومية مستأجرة على أراضي الأوقاف، وقد

قضية المقابر

■ تسوير بقية المقابر مسألة مهمة للمحافظة عليها من السطو .. ماذا تقدمون في هذا الاتجاه؟

-موضوع تسوير المقابر ليس من اختصاصات الأوقاف، وإنما دورنا فقط الإشراف والرقابة، والجهة المخولة هي السلطة المحلية التي تتولى مشروع تسوير المقابر، باعتبار أن السلطة المحلية لها إيرادات عدة في ظل أن الأوقاف ليس لها أي دعم حكومي أو إيرادات.

■ طيب ما دور الوزارة في حماية أراضي المقابر التي يتم الاعتداء عليها على سبيل المثال مقبرة فح عطان؟

-الأوقاف هي التي حركت القضية وتم تكليف وزير الأوقاف ووزير الداخلية بمتابعة الأمر وإجراء الاتصالات، بعد مظاهرات قام بها الأهالي من أجل الحفاظ على المقابر، وهذه من ضمن جهود الوزارة للحفاظ على أراضي الأوقاف.

■ في ظل الهجرة الداخلية الكبيرة إلى أمانة العاصمة .. يتزايد الطلب على مقابر إضافية .. ماذا ستعملون لمعالجة الأمر؟

-وزارة الأوقاف تحرص على التواصل والتنسيق مع هيئة الأراضي بشأن التخطيط الحضري حيث يتم مخاطبة الهيئة بخصوص المساجد والمقابر للتأكيد على قضية حجز أراضي للمساجد والمقابر في المخططات الجديدة في أمانة العاصمة وضواحيها.

■ ختاماً .. ما الذي تودون قوله؟

-نأمل أن تتم المتابعة من وسائل الإعلام للاطلاع على المستجدات التي تطرأ في قضايا الأوقاف، كدور توجيهي للمحافظة على ممتلكات الأوقاف وحقوقها، وكذا تفعيل جانب التوعية الدينية من أجل ردع الطامعين والمغتصبين لأراضي الأوقاف، ونأمل من الجهات ذات العلاقة القيام بدورها على أكمل وجه من أجل الحفاظ على ممتلكات الأوقاف.